شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

يطيب لي في البداية أن أثني على ما يبذله السيد بان كي مون، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، من جهود في التنسيق والتعاون في مجال الهجرة والتنمية المستدامة. كما أهنئكم سيدي الرئيس وبقية أعضاء المكتب متمنيا النجاح لأعمال اللجنة التي تديرونها.

سيدي الرئيس،

إن تونس منذ 14 جانفي 2011 وبعد ثورة الحرية والكرامة تسير بثقة نحو التحول الديموقراطي وتسعي رغم الصعوبات الظرفية لإرساء سياسة اقتصادية واجتماعية عادلة ومتكاملة.

وتعتبر تونس مسألة الهجرة من أولى الإهتمامات حيث يمثل التونسيون المهاجرون قرابة 10 % من العدد الجملي للسكان وهم يساهمون كغيرهم من التونسيين في دفع عجلة التنمية.

وبحكم موقع تونس جغرافيا، ضمن بلدان البحر المتوسط وجنوب اوروبا وشمال إفريقيا، وسياسيا، بعد الثورات والتغيرات التي حصلت في المنطقة، أكدت تونس خلال السنوات الاخيرة موقعها كبلد منشإ ومقصد وعبور. ونحن نسعى في تونس لبلورة رؤية شمولية لموضوع الهجرة عبر إرساء إطار سياسي ومؤسساتي منسجم مع توحيد جهود كل المتدخلين.

وتمثل الهجرة عنصرا عضويا في منظومة العلاقات التي تربط الشعوب والدول ولا يمكن فصلها عن جملة العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية التي تؤثر فيها ، كما لا يمكن تحليل ودراسة ظاهرة الهجرة بمعزل عن وجود تفاوت في التنمية بين مختلف الاقطار. والهجرة ذات أشكال وصور متعددة تتطلب تناسق السياسات حتى تكون رافدا للتنمية لدول المنشأ والمقصد والعبور.

كما تؤمن تونس بأهمية التعاون الدولي الثنائي والجهوي ومتعدد الأطراف في مجال متابعة وإدارة الهجرة وذلك في إطار رؤية شاملة تقوم على أساس الإحترام المتبادل ومبدإ المعاملة بالمثل في ظل احترام حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية.

وتعمل تونس على دعم اندماج الجالية بالخارج في مجتمعات بلد المقصد، كما تعمل في الوقت ذاته على تعزيز روابط المهاجرين التونسيين بالوطن وذلك عبر تشجيعهم على المساهمة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لوطنهم الأم وحثهم على الإستثمار وعلى توظيف خبراتهم وتجاربهم وقدراتهم في مختلف المجالات.

سيدي الرئيس،

إن المشهد الإقتصادي والدولي الراهن يتطلب مقاربة جديدة تعتمد أساسا على الكفاءات والموارد الذاتية وكذلك على التعاون الدولي. وهذا يحتم تجميع كافة الطاقات الوطنية سواءا بالداخل أو بالخارج . وفي هذا تشكل الجالية التونسية بالخارج طرفا أساسا في مقاربة التنمية والنهوض بالإقتصاد الوطني ونحن نسعى في هذا الصدد غلى وضع آليات جديدة لتذليل العديد من الصعوبات التي تقف حاجزا دون مشاركة فعالة للتونسيين بالخارج في جهود التنمية الوطنية وأذكر على سبيل المثال الإجراءات التالية:

- خفض التكلفة ودعم مرونة أفضل في مستوى التحويلات المالية

- تمكين المهاجرين التونسيين من تحفيزات للإستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة والقادرة على خلق مواطن الشغل

- تشجيع إحداث الشركات المشتركة بين المهاجرين التونسيين والميتثمرين الاجانب

هذا وتؤكد تونس على أهمية الرعاية الإجتماعية واحترام حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم، فالهجرة لها تأثيرات على توازن الأسرة خاصة إذا كانت فردية فهي تمثل عاملا لتفريق أفراد الاسرة الواحدة بين بلد المنشأ وبلد المقصد. لهذا فإن النساء والاطفال والشباب على وجه الخصوص محتاجون للرعاية الصحية والإجتماعية ونحن في تونس نتعامل بصفة فعالة مع برنامج القاهرة ونسهر على التوازن الأسري وضمان الحقوق الاساسية للمهاجرين وأسرهم.

سيدي الرئيس،

أما بخصوص الهجرة غير المنظمة وعلى إثر تواتر عمليات الهجرة السرية خلال السنوات الأخيرة وأمام الكوارث الإنسانية المنجرة عن هذه الظاهرة، أصبحت الهجرة غير المنظمة تمثل تحديا كبيرا وجبت مجابهته كما وجب إيجاد التشريعات الملائمة لتجريم منظمي الهجرة السرية ، وفي هذا الإطار تسعى تونس لإعداد مشروع قانون يتضمن الرفع من سقف العقوبة بما يتماشى والإنعكاسات الجسيمة لهذه العملية باعتبار الصلة الوطيدة بين هذه الظاهرة وجريمة الإتجار بالبشر. وتبقى المسؤولية مشتركة بين الدول للوقوف على أسبابها وابعادها وإيجاد تصورات وحلول جذرية للحد من الهجرة السرية ومعالجتها.

سيدي الرئيس،

يعتبر التعاون الدولي في مسألة الهجرة أمرا ضروريا، خاصة بين دول المنشأ والمقصد والعبور.

وفي الختام، ونحن نسعى لإرساء برنامج التنمية الجديد لما بعد 2015، تؤكد تونس على ضرورة اعتبار الهجرة عنصرا فعالا وإيجابيا للتنمية وهذا يتطلب منا توافر الجهود وإرساء الإستراتيجيات والتنسيق الدولي للتعامل مع الهجرة بشكل إيجابي وشامل.

وشكرا سيدي الرئيس.

أما فيما يتعلق بمسألة المساوات بين الجنسين فلا يجب الحديث عن مساوات مطلقة بينهما لا في الحقوق ولا في الواجبات، مراعاة للتباين الفطري والنفسي

والفيزيولوجي والجسدي بينهما ، كما أن الحديث عن المساواة المطلقة بين المرأة والرجل تعني تخلى المرأة في العديد من الدول الإسلامية بما فيها تونس عن الحقوق التالية:

- لا يحق للمطلقة مطالبة الزوج بنفقتها
- لا يحق للمتزوجة حصر واجب الإعالة على الزوج
- لا إعفاء للمرأة من الأعمال المهنية الشاقة
- لا تتمتع المرأة بساعات عمل مخفضة
- لا تتمتع المطلقة بأفضلية في كفالة الأطفال لدى تنازعها قضائيا مع الطليق